الأمم المتحدة S/2011/603

مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام إطلاعه بانتظام على التقدّم المحرز في تنفيذ الاتفاق بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، الموقع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في أديس أبابا. ويبين هذا التقرير آخر التطورات في أبيي ويوفر معلومات حديثة عن نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويوفر التقرير أيضا توصيات بشأن إجراء تغيير في ولاية القوة الأمنية لتمكينها من دعم آلية للحدود الدولية.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – عقب نزوح أغلبية كبيرة من سكان أبيي، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعاقت الأمطار الغزيرة والمستمرة تحرك القوة الأمنية برا في معظم أنحاء المنطقة. وحتى ٢٢ أيلول/سبتمبر، لم تكن القوات المسلحة السودانية قد أبعدت بعد قواتها من المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب، بما فيها بلدة أبيي، ولم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد انسحب بعد من المنطقة الواقعة جنوب النهر. كذلك فإن تحركات القوتين عبر النهر كانت محدودة. وفي ٢٥ تموز/يوليه، فإن دورية استطلاع مهندسين تابعة للقوة الأمنية أوفدت إلى جسر البنطون لاحظت وجود نحو ١٥٠ من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على مقربة من المنطقة. إلا أنه بعد مناقشات أجرتها القوة الأمنية مع قائدي كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي، انسحبت القوات إلى موقعها السابق جنوب النهر وتم تفادي حدوث تصعيد للموقف.

300911 300911 11-51511 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٢ آب/أغسطس، قُتل أربعة جنود إثيوبيين وجرح سبعة آخرون عندما دمر لغم أرضي مركبتهم في مابوك، على بعد ٣٠ كيلومترا شرق بلدة أبيي. وللأسف، بسبب تأخر السلطات السودانية في إصدار إذن الطيران، فإن إجلاء المصابين جوا أُعيق بقدر كبير. ونتيجة لذلك، تم نقل المصابين برا إلى المستشفى الإثيوبي من الدرجة الثانية الذي أنشئ حديثا في بلدة أبيي، حيث نُقلوا جوا من هناك إلى كادقلي مساء اليوم نفسه. وعقب ذلك الحادث، وبالنظر إلى الشواغل الشديدة التي أعربت عنها البلدان المساهمة بالقوات، تجري مناقشة إجراءات منقحة لعمليات الإجلاء الطبي بين القوة الأمنية وحكومتي السودان وجنوب السودان في سياق المفاوضات بشأن اتفاق مركز القوات. وفي غضون ذلك، يجري تحقيق شامل في الحادث وسيقدم تقريرٌ كامل عنه في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٤ - وسلط الحادث الضوء على الخطر المتعاظم الذي تمثله الألغام الأرضية. وبعد الحادث، تم فورا تعليق دوريات التعرف البرية وتم التعجيل بالتخطيط لإنشاء وجود لدائرة أعمال متعلقة بالألغام تابعة للأمم المتحدة في أبيي، بما يشمل قدرة على مسح المناطق المزروعة بالألغام، والتحقق من الطرق، وأفرقة لإزالة الألغام، وقدرة للتنسيق وضمان الجودة والمساعدة التقنية من أجل تنسيق التثقيف بخطر الألغام. ويتوقع نشر دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في أبيي بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر، بعد الحصول على تأشيرات الدخول. وفي غضون ذلك، أجرت القوة الأمنية أنشطة محدود لإزالة الألغام في حدود قدراتها. وتواصل البعثة أيضا العمل مع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لتحديد جميع المناطق المزروعة بالألغام.

٥ - ومع بدء المرحلة الأولى لعمليات القوة الأمنية في ٨ آب/أغسطس، فإن البعثة بدأت دورياتها في ٢٣ آب/أغسطس، مما مكنها من إرساء وعي بالأوضاع وإبراز وجود أمني في المنطقة. ويجري تسيير دوريات منتظمة في بلدة أبيي، ودفرة، والبنطون، ونون، وأقوك. وعقب إنشاء لجنة المراقبين العسكريين المشتركة، بدأ في منتصف أيلول/سبتمبر تسيير الدوريات المشتركة. وحاليا تسيطر القوات التابعة للقوة الأمنية على طريق الإمداد الرئيسي من أبيي إلى دفرة إلى الشمال من نهر كير/بحر العرب، وقد بدأ المراقبون العسكريون في تنفيذ أنشطة الرصد والتحقق وتسيير الدوريات في المنطقة ودوريات الاستطلاع على امتداد خطوط الاتصال الجانبية التي تبدأ من طريق الإمداد الرئيسي.

ثالثا - تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم صوب تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، في سياق

المفاوضات بشأن العناصر المعلقة في اتفاق السلام الشامل التي يسرها الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بقيادة رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي، وحضرها مبعوثي الخاص هايلي منقريوس، ورئيس البعثة، اللواء تادسا ورده تسفاي، والشركاء الدوليون. وبدءا من ٦ أيلول/سبتمبر، اجتمع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بالطرفين في أديس أبابا وبعد ذلك بيومين يسر الفريق الاجتماع الموضوعي الأول للجنة المشتركة للإشراف على أبيي الذي حضره ممثلي. واتفق الطرفان على صلاحيات اللجنة المشتركة وحددا جدولا زمنيا لإعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، على أن يبدأ ذلك في ١١ أيلول/سبتمبر وينتهي بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، في ١٤ أيلول/سبتمبر أعلنت حكومة السودان في الصحافة أنها لم توافق على عملية انسحاب. وحتى ٢٣ أيلول/سبتمبر، لم تشهد القوة الأمنية بعد انسحاب القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان أو أي جماعات مسلحة أخرى من منطقة أبيي.

٧ - ولم يتفق الطرفان بعد على رئاسة إدارة منطقة أبيي، وهو ما يحول دون إنشاء تلك الهيئة. ونتيجة لذلك، ليست هناك سلطة مدنية رسمية في المنطقة لتيسير عمليات العودة أو دعم المصالحة، وسيادة القانون، وتوفير الخدمات الأساسية في سياق تلك العملية.

رابعا - الحالة الإنسانية

٨ - يظل ١١٠ ٠٠٠ شخص تقريبا من النازحين في محلية التويج (بولاية واراب) وفي أقوك، مما يقتضي استمرار الدعم للتنسيق والاستجابة الإنسانيين انطلاقا من جنوب السودان. إلا أن استجابة دوائر العمل الإنساني تعرضت للإعاقة نسبة لصعوبة إمكانية الوصول إلى المنطقة بسبب الأمطار الغزيرة. وقد وزع برنامج الأغذية العالمي الأغذية على جميع السكان النازحين طوال ثلاثة شهور حتى آب/أغسطس. كذلك وضعت منظمات العون الإنساني ترتيبات لكفالة استمرار جميع أطفال المدارس الذين نزحوا من بلدة أبيي والمناطق المحيطة بها في الدراسة وتم توزيع خيام لتوفير أماكن دراسة إضافية. وبدأ مدرسون يبلغ عددهم الإجمالي ١٤٠ مدرسا، كانوا يعملون في بلدة أبيي والمدارس القريبة منها، التدريس في أقوك والمناطق المحيطة بها.

٩ - وقامت بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة أجزاء من أقوك ومحلية التويج في ولاية واراب في ٣١ آب/أغسطس، وأجرت مناقشات مع السكان النازحين وأعضاء إدارة أبيي السابقة التي قام الرئيس البشير بحلها من طرف واحد عقب استيلاء القوات المسلحة السودانية على المنطقة الذي حدث في أواخر شهر أيار/مايو وتجاوزتها بعد ذلك أحكام اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه التي نصت على إنشاء إدارة جديدة. وشددت المجموعتان على ضرورة

اتخاذ عدد من التدابير قبل أن يتسنى للسكان أن يعودوا إلى أبيي، وهي تحديدا النشر الكامل للقوة الأمنية، وانسحاب القوات المسلحة السودانية، وإصلاح جسر البنطون الذي يربط بين بلدة أبيي وأقوك، وإزالة الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب. ويجري وضع ترتيبات لكي تقوم القوة الأمنية بإنشاء جسر من نوع بيلي فور تحسن الطقس وأحوال الطرق.

١٠ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، تسببت السيول التي نجمت عن الأمطار الغزيرة في صعوبات إضافية للسكان المقيمين والنازحين في أقوك. ونتيجة للفيضانات، تضرر عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٥ شخص إلى ٠٠٠ ١٠ شخص من العائدين الذين اضطروا للنزوح مرة أخرى. وغمرت مياه الفيضان المنطقة الواقعة جنوب جسر البنطون وصولا إلى أقوك، وتقطعت الطرق الواصلة بين مايون أبون وأقوك وبين أقوك وأبيي، مما فرض قيودا على وصول المساعدة الإنسانية إلى أقوك وأعاق تقييم الحجم الكامل للمساعدة الإنسانية المطلوبة. وطُلب إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إجراء مسح جوي للمنطقة خلال رحلاتها الجوية الروتينية في المنطقة وأجرت البعثة عدة تقييمات إنسانية سريعة في يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر. ومحليا، بدأ شركاء العمل الإنساني في تسجيل السكان المتضررين وتم توزيع ٦٠٠ مجموعة من مجموعات المأوى الطارئ. ومع ذلك، انقطع طريق الوصول برا من الجنوب ولا تقوم حكومة السودان بمنح تصاريح الطيران والتصاريح الأمنية إلا على أساس كل حالة على حدة، مما يعيق الاستجابات السريعة.

١١ - وحتى ١٥ أيلول/سبتمبر، لم تكن هناك، لأسباب أمنية، أي وكالات تابعة للأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية في بلدة أبيي، باستثناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم المنسق المقيم. ومع ذلك، تقوم وكالات العمل الإنساني بالتحضير لتلبية احتياجات النازحين العائدين المحتملين، خاصة بالنظر إلى أعمال النهب وحرق الممتلكات الواسعة النطاق التي دمرت جزءا كبيرا من بلدة أبيي (والمناطق المحيطة بها) في أيار/مايو ٢٠١١. وقد أعد مشروع ورقة استراتيجية بشأن الدعم الإنساني ودعم الانتعاش والاستقرار لأبيي، ومن المقرر أن يناقشها الفريق القطري للسودان. وعقدت القوة الأمنية اجتماعا مع قيادة دينكا نقوك في أقوك في ١٥ أيلول/سبتمبر لمناقشة عملية العودة وتم الاتفاق على قيام ١٥ من الزعماء التقليديين وكذلك من المجتمع المدني بزيارة بلدة أبيي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر لتقييم حالة البلدة والمناطق المحيطة بها قبل بدء عملية العودة. وتخطط القوة الأمنية أيضا للاجتماع بزعامة المسيرية في إطار عملية إشراك المجتمعات المحلية.

خامسا – حماية المدنيين

١٢ – أذن مجلس الأمن للقوة الأمنية، في قراره ١٩٩٠ (٢٠١١)، بحماية المدنيين في منطقة أبيي المعرضين لخطر عنف بدني وشيك. وفي ذلك الصدد، فإن الشاغل الرئيسي الآن يتمثل في أن التوترات بين المجتمعات المحلية التي كانت قائمة من قبل حول الموارد المحدودة قد تزداد حدتها خلال موسم الهجرة. وستقوم القوة الأمنية بتحديد المهددات التي يتعين توفير الحماية منها، ومعالجة مسائل الحماية على نحو استباقي لمنع وقوع الأذى وردع الهجمات على المدنيين، في تشاور وثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى محليا.

١٣ – وعملا بطلب المجلس في الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، قامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإيفاد بعثة إلى السودان وجنوب السودان في أوائل آب/أغسطس لتقييم إمكانية إنشاء وجود معني بحقوق الإنسان في أبيي لجمع المعلومات عن الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان منذ أن بسطت القوات المسلحة السودانية سيطرتها على المنطقة في أيار/مايو. ورغم أن البعثة وجدت ترحيبا من حكومة السودان وتمكنت من زيارة الخرطوم، فقد مُنعت من الوصول إلى أبيي إلى حين الحصول على توضيح للطريقة التي تعتزم الأمم المتحدة بها تنفيذ رصد حقوق الإنسان المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١). ومن ناحية أخرى، تمكنت البعثة من الاجتماع بالجهات المعنية في جنوب السودان، بما يشمل مجموعة من سكان أبيي النازحين الذين يعيشون الآن في مخيمات نازحين في ولايتي واراب وغرب بحر الغزال.

سادسا – نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

١٤ – حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر، تم نشر ٧٩٨ ١ فردا من الأفراد العسكريين في البعثة. وقد نشرت القوة بقوام سرية في قواعد العمليات في بلدة أبيي وأقوك ودفرة. وأصبح المقر الرئيسي للقوة عاملا، وهناك فريق صغير لبدء العمل في دعم البعثة، ويجري التخطيط لإجراء التدريب التعريفي لمزيد من القوات وشغل قواعد سرايا إضافية، فور التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام الأراضي. وتم أيضا تشكيل القوة الأمنية لتولي مهام أمن وإدارة قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في كادقلي، إلى حين الحصول على تأكيد مكتوب من حكومة السودان بأن تلك القاعدة ستتاح لاستخدام القوة الأمنية.

١٥ – ومن المقرر حاليا البدء في مرحلة النشر الثانية في أواخر أيلول/سبتمبر بوصول قوات يصل عددها إلى ٩٠٠ فرد إلى أبيي. ويجري التخطيط أيضا لنشر أفراد الشرطة الدوليين الـ ٥٠ المأذون بهم بموجب القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، فور إنشاء سلطة إدارة أبيي وجهاز

شرطة أبيي. وهناك اثنان من مستشاري الشرطة جاهزان للنشر، فور استلامهما لتأشيرتي الدخول، للبدء في التخطيط والتفاعل مع المجتمعات المحلية في المنطقة.

سابعا – دعم البعثة

١٦ – لقد تم النشر الأولي للقوة الأمنية رغم وجود عقبات عديدة، بما في ذلك الأمطار الغزيرة التي جرفت الطرق البرية بين كادقلي وأبيي، مما أدى إلى توقف جميع التنقلات البرية وأعاق بشدة بدء أفراد البعثة لمهامهم. وتعين التغلب على عقبات أخرى نتيجة لعدم وضوح من جانب حكومة السودان فيما يتعلق بتسليم قاعدة كادقلي من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وحالات رفض التصريح بالطيران.

١٧ – وتواصل القوة الأمنية معالجة جميع المسائل المعلقة مع حكومتي السودان وجنوب السودان وهي تعمل على تلبية الحاجة الماسة إلى صلة إمداد بري وجوي مع جنوب السودان لكفالة حصول البعثة والجهات المتعاقدة معها على سبل كافية لإعادة الإمداد. ويعاني عنصر الدعم المدني للبعثة من نقص في الموظفين نتيجة للوقت الذي استغرقه الحصول على تأشيرات الدخول. إلا أنه تم استلام ٣٦ تأشيرة من تأشيرات الدخول الـ ٤١ التي قدمت طلباتها في ٤ آب/أغسطس في ٨ أيلول/سبتمبر، مما مهد السبيل لتعزيز عنصر الدعم المدني في البعثة بقدر كبير.

١٨ – وتستمر المناقشات مع الحكومتين بشأن مشروع اتفاق مركز القوات ومن المأمول أن توافقا على وضع الصيغة النهائية للاتفاق قريبا. وبغية تعزيز التعاون ومعالجة مسائل النشر، يجري إنشاء آلية تشاورية للقوة الأمنية، تشبه الآلية الثلاثية التي أنشئت للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بين الأمم المتحدة وحكومات كل من إثيوبيا والسودان وجنوب السودان، حيث عقد الاجتماع الأول للآلية التشاورية الرباعية للقوة الأمنية في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

١٩ – ومع أن القوة الأمنية ظلت تستخدم حتى الآن المباني السابقة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، فإن تنفيذ مراحل النشر التالية سيعتمد على الحصول على الأرض وتشييد المباني الإضافية والهياكل الأساسية اللازمة. واستنادا إلى التجربة السابقة، فإن هذه الأنشطة عادة ما تستغرق عدة شهور. وبالتالي يجري اتخاذ تدابير للتعجيل بالعملية، باستخدام عناصر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

ثامنا – آلية رصد الحدود: التغيير في ولاية القوة الأمنية

٢٠ – نص اتفاق ٢٩ حزيران/يونيه، بشأن أمن الحدود والآلية الأمنية والسياسية المشتركة، على تجديد التزام حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان باتفاق ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وبورقة كوريفتو للموقف المشترك التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، ونص على إنشاء منطقة حدودية آمنة ومنزوعة السلاح بعرض ١٠ كيلومترات خارج خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، إلى حين تسوية وضع المناطق المتنازع عليها والترسيم النهائي للحدود. وطلب الاتفاق أيضا إلى القوة الأمنية المؤقتة توفير الحماية لآلية رصد الحدود.

٢١ – وإضافة إلى اتفاق ٢٨٩ حزيران/يونيه، وقعت حكومة السودان وحكومة جنوب السودان على وثيقة أخرى في أديس أبابا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١. وتشكل تلك الوثيقة النص الأخير من مجموعة اتفاقات أمنية تم التوصل إليها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن الترتيبات الحدودية والأمنية لما بعد الانفصال، إلى حين التوصل إلى اتفاق دائم بشأن الحدود، بما يشمل ترسيم الحدود. وفي اتفاق ٣٠ حزيران/يونيه، يدعو الطرفان الأمم المتحدة، وخاصة القوة الأمنية، إلى القيام بدور هام فيما يتصل بعمل آلية الحدود المشتركة. ونظرا لعدم وجود ترتيبات دائمة للحدود وعدم وجود ترسيم سابق، يشكل اتفاق ٣٠ حزيران/يونيه خطوة هامة إلى الأمام على مسار إنشاء آلية ثنائية مؤقتة للحدود تحظى بدعم دولي.

٢٢ – وفي اتفاق ٣٠ تموز/يوليه، جدد الطرفان طلبهما الذي أعلناه في اتفاق ٢٩ حزيران/يونيه بأن تنفذ القوة الأمنية بعثة تقييم مشتركة لتحديد موقع مقر البعثة، وعدد ومواقع مقار القطاعات، وعدد ومواقع الأفرقة، والأفراد المقرر تعيينهم. واتفق الطرفان على عدد يبلغ ٣٠٠ فرد لحماية القوة إلى حين قيام قائد القوة بالتقييم وإصدار التوصيات. ويدعو اتفاق ٣٠ تموز/يوليه مجلس الأمن إلى تأييد الاتفاق وتعديل ولاية القوة بالمهام الإضافية التالية، رهنا بالتوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل من قبل الآلية السياسية والأمنية المشتركة: (أ) توفير الحماية للقوة؛ (ب) توفير المراقبين؛ (ج) توفير الدعم اللوجستي والجوي؛ (د) توفير أماكن الإقامة للمراقبين الوطنيين.

٢٣ – وفي الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس، قام اللواء تسفاي ببعثة استطلاع إلى المنطقة الحدودية مع الطرفين، وذلك لتحديد الهيكل الممكن لبعثة دعم رصد الحدود وطرائق عملها. وتمت مناقشة النتائج خلال اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٨ أيلول/سبتمبر ترأسه الرئيس تابو مبيكي وشارك في عقده الفريق عبد الرحيم محمد حسين، وزير الدفاع

في السودان، والفريق جون كونق نيون، وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في جنوب السودان. واتفق ممثلا الحكومتين على عدد من التفاصيل الفنية. وفي الوثيقة الختامية الرسمية للاجتماع، اعتمد الجانبان نصوص الاتفاقات الخمسة السابقة بوصفها صكوكا مرجعية للآلية السياسية والأمنية المشتركة. وسيعد الاجتماع المقبل للآلية المشتركة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا.

٢٤ - ويتسم قيام حكومتي السودان وجنوب السودان بإنشاء آلية الحدود بأهمية حاسمة لتعزيز علاقات حسن الجوار. وبالإضافة إلى نتائج اجتماع الآلية المشتركة وبغية المساهمة في السلام والاستقرار بين الدولتين، أقترح تعديل ولاية القوة الأمنية لكي تتضمن، في إطار قوام القوات المأذون به بالفعل والمحدد بـ ٤ ٢٠٠ فرد، بموجب ولاية ممنوحة في إطار الفصل السابع، المهام التالية:

- المساعدة في كفالة الوفاء على طول الحدود بالالتزامات الأمنية المتفق عليها بين الطرفين ضمن القدرات المأذون بها للقوة الأمنية
- دعم أنشطة عمليات الطرفين على طول المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح في أدائهم لأعمال التحقق، والتحقيق، والرصد، وعمليات التحكيم، وأعمال الاتصال، والإبلاغ، وتبادل المعلومات، والدوريات، حسب الاقتضاء، وضمن القدرات المأذون بها للقوة الأمنية
- تنسيق التخطيط لتنفيذ ورقة الموقف المشترك بشأن أمن الحدود المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١ ورصده والتحقق منه
- الاحتفاظ بمراجع الرسوم البيانية والمراجع الجغرافية والخرائطية
- تيسير الاتصال بين الطرفين
- دعم بناء القدرات من أجل إنشاء آليات إدارية ثنائية فعالة على طول الحدود
- المساعدة في بناء الثقة والاطمئنان المتبادلين وبيئة تشجع على الاستقرار طويل الأمد

٢٥ - وللقيام بهذه المهام الإضافية، ستستخدم البعثة القواعد والأصول والهياكل الأساسية وطرق الإمداد المتاحة حاليا التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والقوة الأمنية. وفي إطار قوام القوات المأذون به حاليا، سيعاد تشكيل القوة الأمنية لإنشاء قدرة مكرسة لآلية الحدود، تشمل ٥٧٩ فردا لحماية القوة، و ٩٠ من المراقبين العسكريين (رهنا بإبرام اتفاق نهائي بين الطرفين بشأن عدد مواقع الأفرقة)، و ١٤٦ عنصرا من عناصر تمكين القوة.

٢٦ - وسينشر الأفراد العسكريون هؤلاء في أربعة قطاعات مشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، يكون لكل قطاع مقر يدعمه ما يصل إلى ١٠ أفرقة دائمة من الأفرقة المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها. ومن المقرر أن تتألف هذه القطاعات المشتركة والأفرقة المشتركة من عدد متساوٍ من الأفراد من العسكريين وأفراد الشرطة والاستخبارات من السودان وجنوب السودان. ويقود القطاعات المشتركة ضباط تابعون للقوة الأمنية، بينما يقود الأفرقة المشتركة مراقبون عسكريون.

٢٧ - ويستند اقتراح توفير القدرة المذكورة أعلاه ضمن قوام القوات المأذون به حاليا للقوة الأمنية إلى التعاون بين حكومتي السودان وجنوب السودان على كفالة توافر الأصول الجوية وحرية التنقل الكامل غير المقيد جوا وبرا للبعثة، بما في ذلك التنقل عبر الحدود. والأمر الأخير ضروري، بالنظر إلى أن منطقة العمليات تمتد إلى ٢ ١٠٠ كيلومتر (تقريبا) وتتسم بطرق محدودة للغاية يتعذر استخدامها في موسم الأمطار. وسيتعين توفير عدد إضافي من الطائرات يشمل أربع طائرات عمودية وطائرتي استطلاع ثابتتي الأجنحة (يتم التعاقد بشأنها مدنيا) لتنفيذ المهام المذكورة أعلاه.

تاسعا - ملاحظات

٢٨ - بعد مرور شهرين على إذن مجلس الأمن بإنشاء القوة الأمنية، يسرني أن أعلن أن نحو ١ ٨٠٠ من القوات قد وصلت بالفعل إلى أبيي وبدأت عملياتها. وإنني ملتزم بدعم تنفيذ اتفاقي ٢٠ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه، وأشعر بالتفاؤل إزاء أن القوة الأمنية ستكون قادرة على الوفاء بولايتها لمنع النزاع وتيسير تنفيذ الطرفين للترتيبات الإدارية والأمنية المشتركة. ومع ذلك، تقع على الطرفين مسؤولية التعجيل بسحب جميع القوات المسلحة إلى خارج منطقة أبيي وتهيئة الظروف التي من شأنها تمكين القوة الأمنية من الانتشار الكامل والنجاح في مهمتها. إن تثبيت استقرار الحالة الأمنية سيعتمد على عملية السحب تلك الضرورية لعودة السكان النازحين إلى منطقة أبيي. ومن المحتمل، نتيجة للهجرة المقبلة لقبائل المسيرية الرحل جنوبا خلال منطقة أبيي، والتي يتوقع لها أن تبدأ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أوائل تشرين الثاني/نوفمبر والتي تعذرت السنة الماضية نتيجة للحالة الأمنية، أن تسهم في زيادة التوترات القائمة بين جماعتي دينكا نقوك والمسيرية التي حدثت عقب الأعمال العدائية التي وقعت في شهر أيار/مايو. وستصبح تلك الهجرة مصدرا محتملا لحدوث نزاع خطير إذا تعذر على السكان من نازحي دينكا نقوك أن يعودوا قبل نهاية موسم زرع الحقول الذي بدأ بالفعل. وسيتسم دور القوة الأمنية في المساعدة على تخفيف حدة هذه النزاعات والحفاظ على استقرار الحالة الأمنية بأهمية حاسمة في هذه البيئة.

٢٩ - وفي حين أن تركيز القوة الأمنية ينصب بصفة رئيسية على الأحكام الأمنية في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، من المهم أهمية حيوية إنشاء مؤسسات الإدارة لتنفيذ سيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز جهود الانتعاش والمصالحة. وسيتطلب ذلك مضاعفة الجهود من الحكومتين لتحديد رئاسة إدارة أبيي وإكمال تفكيك الإدارة العاملة حاليا في أقوك. وفور إنشاء السلطة الإدارية الجديدة، سيصبح من الضروري أن تتخذ السلطة خطوات عاجلة لإنشاء جهاز شرطة أبيي والتحضير مسبقا لتلبية احتياجات النازحين العائدين. وينتابني القلق أيضا إزاء حالة حقوق الإنسان في المنطقة وأدعو الطرفين إلى احترام حقوق السكان. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذا الهدف.

٣٠ - وأود أن أكرر تأكيد أن دور الأمم المتحدة في أبيي لن يكون سوى حل مؤقت للحالة، وأن المفاوضات بين حكومتي السودان وجنوب السودان للتوصل إلى حل دائم لوضع أبيي هي السبيل إلى ضمان الاستقرار على المدى البعيد. ومن ثم فإنني أدعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى التحرك سريعا بجهودهما للتوصل إلى حل دائم وسلمي لهذه المسألة.

٣١ - ويسعدني أن الطرفين اتفقا على آلية لرصد الحدود، وأعرب عن تأييدي لطلب حكومتي السودان وجنوب السودان منح دور للقوة الأمنية في دعم آلية رصد الحدود. وأعتقد جازما أن بوسع البعثة الموصوفة أعلاه أن تضطلع بدور هام في مساعدة حكومتي وشعبي السودان وجنوب السودان على بناء الثقة والاطمئنان، وذلك بغية إرساء أساس لعلاقات ثنائية مستقرة، في الوقت الذي يتم فيه التفاوض بشأن المسائل المعلقة الأخرى، مثل الترسيم الفعلي للحدود، والنفط، والديون، والجنسية. ومن ثم فإنني أوصي بأن يعدل مجلس الأمن ولاية القوة الأمنية لتشتمل على مهام رصد الحدود الإضافية هذه حتى يتسنى للأمم المتحدة تقديم هذا الدعم الهام.

٣٢ - وختاما، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس وزراء إثيوبيا ملس زيناوي على مشاركته المستمرة وعلى التزام حكومته بالقوة الأمنية. وأشيد أيضا بالفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس تابو مبيكي، على قيامه بتيسير المفاوضات في أديس أبابا، بدعم من مبعوثي الخاص هايلي منقريوس. إضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري لرئيس البعثة، اللواء تادسا ورده تسفاي، وإلى أفراد القوة الأمنية على جهودهم الاستباقية لنشر القوة والبدء في تنفيذ الولاية في ظروف صعبة جدا.